

ان تستوي له الامور الثلاثة في حق وجه وجر واخوين فترده الاحوال  
السبعة مع ذوي الفروض تحتها الاحوال العشرة وحيث استوى الاموال  
اولا في حق الثلاثة فيما في في التعيين الاقوال الثلاثة التي سبقت الاشارة  
اليها في اية هذا كله حيث يترجم الغرض اكثر من السدس فان يوزن  
السدس كسنتين وام وجر واخوة او دون السدس كزوج وبنين  
وجر واخوة او لم يبق في كسنتين ون وجر وام وجر واخوة فللملح السدس  
وبالاول او يزداد في العول ان احتج الى ذلك وتسقط الاخوة الاخت  
في الاكبرية وستاتي وحيث احتج سدسها بلا كله او بعضه فالسوي  
اذ ذلك بقوا اسما لا حقيقة كما اشترت الى ذلك انفا والله اعلم وهو الحق  
**ح الاذات** من الاخوة بمنزلة القسم اي الحاق سبعة بثمانه وبنين مثل  
فيما ذكره بقوله في **سنة** من كونه مثل حظ الاثنتين **والحكم** مع كون  
الاخت نصير موه خصبة بالغير كما اشترت الى ذلك سابقا في باب  
التعصيب لا في جميع الاحكام فلن يذ قال **الام فلا يحجب** بانها  
الى اخت لانه ليس باح **بل ثلث المال** طحاى الام يصحها كما علم لانه ليس  
معها عدد من الاخوة في زوجة وام وجر واخت للزوج والام  
الثلث كما علم والباقي بين الجر والاخت متساوية مثلا ما لها وفي  
المسألة المسئلة بالحق في الغرض الاقوال الصريحة يرضي عنهم فيها اولاد  
الاقوال اخرى اكثر منها وجر وام وجر واخت لغير الام الثلث والباقي  
بين الجر والاخت انما لم يزلها ما لها فاصلا ثلاثة وتصح من تسعة  
لام ثلثة والجر اسبعة وللأخت اثنان وهذا من ذهب الامام بن ابي  
ثابت رضي الله عنه وهو من ذهب الامة الثلاثة من جهة الله وامام عند  
الامام ابي بكر الصديق رضي الله عنه فللام الثلث والباقي للجر فلا  
شيء للاخت وهو من ذهب الامام ابي حنيفة رضي الله عنه وفيما اقول كثيرة ذواتها  
مع الثابتة وهو عشرة وما يتفرع عنها في شرح الترتيب وانبت في العجب  
العجاب وجميع ما ذكره من اول الباب الى هنا هو في اذ كان مورث  
الصنفين سواء كان معهم صاحب فرض ام لا ثم ذكر ما اذا اجتمع مورثان  
سواء كان معهم ايضا صاحب فرض ام لا وهو باب المعادة وبنتم الاحوال  
الاربع

الاب جرة المثار اليها سابقا **وامسب** في الاب فقط وهو الاخوة للاب  
مع الاخوة الاثنتان **اي** اعني **الاعد** اي عبد الاخوة الاثنتان مع الاخوة  
للاب في المقاسمة على الجر ينقص بسبب ذلك نصيبه وذلك في ثمان واثين  
مسألة ذكرتها في شرح الترتيب والغرضية **وامسب** اي اشرك **بني**  
**الام** فقط وهو الاخوة للام مع **الاعد** بغير الجر كما تقدم في باب العجب  
وانما اعاده هنا استطرادا وتكلمة البيت وليس من هذا الباب  
**واحكم على العول** الاثنتان وللاب اي احكم بينهم **بعض الجر** الموزون  
**حكيم** اي مثل حكيم **فهم** عند ثلث الجر وذلك انه ان كان في الاثنتان  
ذكر فلا يشترط للاخت والجر واخ شقيق واخ للاب والاخ الشقيق بعد  
الاخ للاب على الجر فيستوي الجر اذ المقاسمة والثلث فاحز الجر حظه  
وهو ثلث المخرج ثلثان فيما خرج الاخ الشقيق ولا يشترط للاخ للاب  
وكزوجة وجر واخ شقيق واخ للاب فللمزوج والربع وبعير الاخ الشقيق  
الاخ للاب على الجر فيما خرج ايضا ثلث الباقي الاستواء مع المقاسمة وهو  
سج ايضا يصف نصف المال باخذه الشقيق ولا يشترط للاخ للاب وان لم يكن  
في الاثنتان فان كانت شقيقتان فلها الثلثين ولو فصلت لكانت  
للاخوة للاب لكن لا يبيع بعد الثلثين وحصص الجر والفرض ان كان شي  
والا فلا يشترط للاخوة للاب مع الشقيقتين فترجع وشقيقتين واخ للاب  
يستوي للجر المقاسمة والثلث فلها الثلث المال والباقى للشقيقتين لانه  
ثلثان ولا يشترط للاخ للاب وان كانت شقيقة واحدة فلها الى النصف فان  
يبيع حصص الجر والفرض ان كان نصف المال او اقل فهو للاخت الشقيقة  
ولا يشترط للاخوة للاب كزوجة وجر وشقيقة واخوين للاب فللمزوج  
الربع والاحط للجر ثلث الباقي فيبيع بعد الربع وثلث الباقي نصف المال  
فتستبدل الشقيقة ولا يشترط للاخوين للاب وان يبيع حصص الجر والفرض  
ان كان اكثر من نصف المال كان للشقيقة النصف والباقي للاخوة للاب  
وذلك في ست صور على ما ذكرته في شرح الترتيب او ثمان على ما ذكرته في  
شرح الغرضية بتمالين اليها من جهة الله وذكرته في شرح الترتيب ايضا  
الخلاف في ان النصف الذي تاحظه هل هو بالفرض او بالتعصيب فمن